

CD/PV.889
22 January 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والثمانين بعد المائة الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٢٠

(مصر)

السيد محمد توفيق

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٨٩ لمؤتمر نزع السلاح والجزء الأول من دورته لعام ٢٠٠٢.

السادة السفراء، السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أؤكد لكم اعتزاز مصر بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورة المؤتمر لهذا العام وافتخاري الشخصي بأن يكون لي هذا الشرف، وهي ثقة نعتز بها ونقدرها خاصة وأن الرئاسة التي تأتي في بداية الدورة تضطلع بمسؤولية هامة في محاولة دفع أعمال المؤتمر إلى الأمام.

كما أود أن أعرب عن امتناني لكل من السيد فلاديمير بتروفسكي أمين عام مؤتمر نزع السلاح، والسيد إنريكي رومان - موريه نائب الأمين العام وطاقم الأمانة المشهود له بالكفاءة للدعم الفعال المقدم لهذه الرئاسة في مباشرة مهامها ولعمل المؤتمر بصفة عامة، وهو الأمر الذي سوف يكون له بالغ الأثر في نجاح أعمال دورتنا هذا العام.

كما أود في بداية هذه الدورة أن أودع الزملاء السفراء الذين تركوا المؤتمر منذ انتهاء أعمالنا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي وهم: السفير كارلوس أمات فوريس من كوبا، والسفير بتنكور روالس من إكوادور، والسفير علي خورام من جمهورية إيران الإسلامية، والسفير ناصر بن جلون تويمي من المغرب، والسفير فاسيلي سيدوروف من الاتحاد الروسي، والسفيرة مرسيديس ريكو من إسبانيا. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشير إلى السفيرة، سفيرتي السابقة ووزيرتي الحالية، السيدة فاييزة أبو النجا. وأرجو أن تنقل وفودهم إليهم تقديرنا العميق لمساهماتهم القيمة في أعمالنا خلال فترة عملهم بالإضافة إلى تمنياتنا الصادقة لهم بالنجاح والسعادة في مهامهم الجديدة.

وأغتنم هذه المناسبة أيضا للترحيب بالسفراء الجدد الذين تم تعيينهم كممثلين لدولهم لدى المؤتمر وهم السفير لويس فيليبي سيناس كوريا من البرازيل، والسفير فولكر هايتزبرغ من ألمانيا، والسفير محمد محمد رضا البرزعي من جمهورية إيران الإسلامية، والسفير عمر هلاي من المغرب، والسفير ليونيد سكوتنكوف من الاتحاد الروسي، والسفير كارلوس ميراندا من إسبانيا، والسفير ديفيد براوتشر من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والسفير إيريك جافيتس من الولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أؤكد لكم في هذه المناسبة تعاوننا وتأييدنا التامين لهم في مهامهم الجديدة.

السادة السفراء، السيدات والسادة،

أود أيضا أن أؤكد لكم التزام الرئاسة المصرية العميق بتفعيل دور مؤتمر نزع السلاح لكونه المحفل الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. وبالفعل، فلقد نجح المؤتمر على مر السنوات في إبرام أهم الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار التي أصبحت تمثل الركائز الرئيسية لعمل المجتمع الدولي في هذا الشأن. ويكتسب العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح أهمية خاصة حيث يتيح هذا العمل التوصل إلى قواعد دولية متفق عليها تتمتع بالشرعية الضرورية لكي تسري أحكامها دون تمييز على جميع الدول والشعوب، وهو الأمر الذي يسهم بفعالية في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين.

لقد شهدت الساحة الدولية تغيرات جوهرية منذ انتهاء الدورة السابقة لأعمال المؤتمر إثر العمليات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي حين ساد العالم كله شعور غامر بالصدمة والإدانة لهذه الأعمال الوحشية فإن التضامن الدولي غير المسبوق الذي تبلور في ساعات قليلة ضد الإرهاب قد أبرز مدى أهمية تحقيق الأمن والأمان لكافة شعوب العالم دون استثناء، بل إن التضامن الدولي قد أكد استعداد المجتمع الدولي للعمل الجماعي الجاد والفعال لتحقيق هذا الهدف، مما يتيح فرصا جديدة لمسيرة نزع السلاح تسهم في تجاوز حالة الجمود التي اعترضت أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ عدة سنوات عجز فيها عن مجرد بدء العمل الموضوعي. ورغم وجود شعور ينتاب البعض بأن عددا من التطورات التي حدثت مؤخرا في البيئة الأمنية الدولية قد ينعكس بالسلب على كامل المنظومة الدولية لضبط التسليح ونزع السلاح، التي يعتبر مؤتمر نزع السلاح إحدى ركائزها الرئيسية، فإن تحقق مثل هذه الأحكام لا يعد أمرا محتما تاريخيا. فالوضع الاستراتيجي الدولي لا يزال في طور التشكيل، وتحقيق التفاهم بين الدول والمجموعات في مجالات نزع السلاح أمر وارد بكل تأكيد. وبالمثل، يمكن القول أيضا إن تعثر أعمال المؤتمر وعجزه حتى الآن عن تلبية النداءات الموجهة إليه من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ لا يعد بأي حال تطورا نهائيا لا يمكن تصحيحه، بل إن فرص إحياء عمل المؤتمر واضطلاحه بمسؤولياته الهامة أمر وارد وقابل للتحقيق.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد لكم أن هذه الرئاسة لن تدخر جهدا من أجل العمل على التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل يتأسس على الجهود التي بذلها الرؤساء السابقون للمؤتمر، وخاصة مقترح السفير آموريم الوارد في الوثيقة CD/1624 الذي حظي بتأييد المؤتمر كأساس للمشاورات المكثفة الإضافية آخذا في الاعتبار الآراء والمقترحات التي طرحت في العام الماضي بهدف التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل.

ونجري في هذا الصدد مشاورات ونحرص على الاستماع لكافة الآراء والأفكار والمقترحات التي من شأنها تقريب وجهات النظر بما يسهم في بدء العمل الموضوعي في المؤتمر. وإذا كان التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل

يعتبر مسؤولية جماعية لكافة الدول الأعضاء في المؤتمر فإننا نأمل أن نبدي جميعاً أقصى قدر ممكن من المرونة التي تتيحها الشواغل الأمنية المشروعة لكافة الدول.

السادة السفراء، السيدات والسادة،

إن استمرار تعثر أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام آخر يهدد مصداقية المؤتمر ويؤدي إلى تآكل شرعيته وذلك في وقت تتطلع فيه جميع شعوب العالم إلى خطوات فعالة في كافة مجالات نزع السلاح وخاصة من أجل تحقيق إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية حيث ما زال خطر الفناء النووي يهدد الجنس البشري. إن العيش في أمن وسلام هو أمل تتوق إليه كافة شعوب العالم بل هو حق جوهري لهذه الشعوب ومن غير المقبول أن يكون هذا الأمن حكراً على الدول ذات الترسانات المتضخمة من الأسلحة الفتاكة دون غيرها.

وفي هذا الصدد، أكدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المخصصة لمسائل نزع السلاح SSOD1، أن تكسب الأسلحة وخاصة الأسلحة النووية أصبح اليوم يمثل تهديداً لمستقبل الإنسانية بأكثر مما يمثل عنصراً للحماية. وإن كان ذلك صحيحاً عام ١٩٧٨ عندما تم اعتماد تلك الوثيقة فهو بكل تأكيد صحيح اليوم ونحن في بداية قرن جديد نأمل أن تأخذ البشرية خلاله خطوات فعالة نحو تحقيق حفظ السلام والاستقرار للجميع.

ونحن اليوم إذ نبدأ دورة جديدة لمؤتمر نزع السلاح علينا أن نعطي رسالة واضحة بأن مسيرة نزع السلاح هي مسيرة إنسانية تخدم مصالح الجميع وتحقق غايات كل الشعوب. وإني على ثقة أننا جميعاً في هذه القاعة سوف نبذل قصارى جهدنا للاضطلاع بمسؤولياتنا.

ونحن، أذعواكم جميعاً لتجاوز المواقف الجامدة وشحن الأفكار الخلاقة. فنحن في مطلع عام جديد في أشد الحاجة لنظرة جديدة للتعامل مع المشكلات المعروفة التي حالت دون بدء العمل الموضوعي في المؤتمر بل نحن في حاجة إلى روح جديدة تتناسب مع تحديات المرحلة التاريخية التي نمر بها ومع الثقة التي وضعها المجتمع الدولي في هذا المحفل المرموق. وإني أرجو أن نبدأ عملنا هذا العام بروح من الثقة في إرادتنا وقدراتنا الجماعية.

وشكراً. لحسن استماعكم.

أود الآن أن أدعو نائب الأمين العام للمؤتمر، السيد إنريكي رومان - موريه، لأن يتلو علينا نص الرسالة الموجهة إلى المؤتمر من السيد كوفي عنان. أعطي الكلمة للسيد رومان - موريه.

السيد رومان - موريه (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح): (الكلمة بالإنكليزية) سأبدأ

الآن تلاوة الرسالة التي بعث بها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان. وفيما يلي النص المقتبس:

"نبهت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها العالم إلى حقيقة مقلقة هي أن نزع السلاح وعدم الانتشار لا يزالان مهمة لم تنته بعد، وإلى أن هناك حاجة شديدة لتعزيز التدابير القائمة واستكشاف تدابير جديدة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولزيادة تنسيق الجهود لإزالة هذه الأسلحة تماما من الترسانات العسكرية. بل ونبهتنا هذه الأحداث، بصورة مباشرة أكثر، إلى أهمية اتخاذ تدابير فعالة - ينبغي تنفيذها على وجه السرعة - للقضاء على خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

"وفي أعقاب هجمات أيلول/سبتمبر، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد، بالإجماع، اعتبار التعددية مبدأ أساسيا في التفاوض بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وأكدت الجمعية العامة أيضا الحاجة إلى إحراز تقدم في مجال التعاون المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، للإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وإني لآمل بإخلاص أن يستجيب هذا المؤتمر لتلك التحديات بمهارة وتصميم.

"وتتطلب هذه الاستجابة كسرا كاملا لحالة الجمود التي يعانيتها المؤتمر منذ فترة طويلة وقد شهد العام الماضي تعثرا جديدا لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأدى التوقف المفاجئ للمفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى إضعاف فرص المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية الذي كان مقررا عقده في وقت تال، مما ترتب عليه تعليق المؤتمر دون الاتفاق على إعلان نهائي. وأدى إعلان انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي اعتبرت لسنوات عديدة حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي، إلى إثارة المخاوف من خطر نشوب سباق نووي جديد، وفقدان مصداقية الالتزام بتزع السلاح النووي، وتسليح الفضاء الخارجي، ونشوء ميل إلى اتخاذ مواقف انفرادية من قضايا التسليح الدولية. ورغم إعادة التأكيد القوي للدعم الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر عام ٢٠٠١ تيسيرا لبدء نفاذ المعاهدة، لا يزال أمامها ٥ سنوات تفتح فيها للتوقيع قبل أن تدخل حيز النفاذ.

"ورغم هذا الركود، شهدت الساحة الدولية بعض التطورات الإيجابية:

- حقا إن إعلان الولايات المتحدة عن إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية يعد تقدما جيدا - إلا أن إجراء تخفيضات تتفق عليها الدول الرئيسية الحائزة لأسلحة نووية سيعطي بقية المجتمع الدولي مزيدا من الثقة في عدم رجعية هذه التخفيضات؛

- اعتمد "مؤتمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" برنامج عمل يتضمن مخططا للتعاون الدولي والإقليمي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى اعتماد قواعد دولية ملزمة؛

- عمد المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة إلى توسيع نطاق تطبيقها ليشمل المنازعات المسلحة غير الدولية وأنشأ آليات لتناول قضايا المخلفات المتفجرة للحرب والألغام بخلاف الألغام المضادة للأفراد.

"كما حدثت بعض التطورات الإيجابية في مؤتمركم نفسه. وإنني أرحب بالتحرك إلى التقريب بين الآراء والمصالح المتعارضة للدول الأعضاء بشأن الآليات الخاصة بقضيتين لا تزالان معلقتين - نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي - رغم ما يوجد إلى الآن من اختلافات في الرأي بشأن الولاية في الحاليتين. ومن المهم، في هذا الصدد، إجراء مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وإنني أدعوكم إلى مواصلة العمل بثبات وتصميم لتحقيق التوافق في الآراء.

"وأرجو وأنتم تشرعون في عملكم هذا العام الجديد، أن تكون أحداث ٢٠٠١ أداة حافزة للسعي إلى التماس نهج جديدة للتغلب على حالة الركود في المؤتمر. وإنني اعتقد جادا أن عضوية هذا المؤتمر بمستواها التمثيلي تعطيه القدرة الفكرية والسياسية لكسر الجمود الراهن، وإنني لوأثق أنكم ستوظفون هذه القدرة إلى أقصى حدودها. وأعدكم بأن تتعاون الأمم المتحدة تعاوننا تاما في هذا المسعى وأن تكون دورتكم هذه دورة مثمرة".

هذه هي نهاية الرسالة، سيدي الرئيس. وأود، وقد أخذت الكلمة، أن أبدي بضعة ملاحظات بشأن بعض القضايا التنظيمية ذات الصلة بمؤتمر نزع السلاح.

فبإمكان المؤتمر، كما حدث في السنوات السابقة، عقد عشر جلسات في الأسبوع. ومعنى هذا أن بإمكان المؤتمر، طيلة الدورة، عقد جلستين يوميا تتوافر لهما خدمات كاملة. وأود أن انتهز هذه الفرصة لأناشدكم الحرص على استخدام الموارد المخصصة للمؤتمر على أفضل وجه ممكن. ومن المهم، بوجه خاص، أن تبدأ الجلسات في مواعيدها وألا تمتد أكثر من الوقت المخصص لها. وأود، بالإضافة إلى ذلك، أن أؤكد أن الجلسات التي توفر لها خدمات كاملة لا يمكن عقدها في المساء أو أثناء العطلات الأسبوعية.

وسيكون تحت تصرف المؤتمر، كالمعتاد، قاعة المجلس، وغرفة الاجتماعات I، وغرفة الاجتماعات C-108 وغرفة اجتماعات الأمانة الكائنة بالطابق السادس. ويمكن، عند الضرورة، تخصيص غرفة اجتماعات إضافية إذا طلب ذلك. وعندما يلزم تخصيص هذه المرافق لإجراء مشاورات أو لاجتماعات أخرى، يرجى من الوفود أن تبادر مشكورة إلى الاتصال بالأمانة لعمل حجوزات مسبقة.

وفيما يتعلق بالوثائق ونظرا لأن طاقة دوائر اللغات محملة بأقصى ما تستطيع، من الضروري أن يستمر المؤتمر في مراعاة ما سبق أن التزم به فيما يتصل بإصدار الوثائق واستخدامها على النحو الأرشد الأكثر اقتصادا. وينبغي، بوجه خاص، تقديم جميع الوثائق قبل الموعد بوقت كاف ومراعاة عدم ازدواج الوثائق. ولكي لا تترجم الوثيقة الواحدة مرتين، يرجى من الوفود مشكورة إبلاغ الأمانة بأية حالات تقدم فيها الوثيقة الواحدة، لغرض الإصدار، إلى كل من مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة. فضلا عن ذلك، أود أن أؤكد أن نظم الأمم المتحدة لا تسمح بنشر أية بيانات تدلي بها الوفود في الجلسات العامة كوثائق مستقلة للمؤتمر، ذلك أن هذه البيانات تدرج دائما ضمن المحاضر الحرفية وتصبح، بحكم الواقع، جزءا من الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. وإني لوأثق أن باستطاعتي الاعتماد على تعاونكم التام لتوخي الاعتدال اللازم، حيثما أمكن ذلك، فيما يتعلق بالوثائق.

وأود أيضا أن أذكركم بأن من بين الجهود التي تبذلها الأمانة للإقلال من تكاليف العمل الحرص على ألا تعمم في غرف الاجتماعات سوى الوثائق التي تتضمن مشاريع مقترحات تتطلب اتخاذ إجراءات. وسوف يتواصل إمداد البعثات الدائمة للدول الأعضاء والدول المراقبة بوثائق ما قبل الدورات والوثائق المرجعية. وبناء عليه، يرجى من الوفود مشكورة أن تحتفظ طوال الدورة السنوية بما يرد لها من نسخ الوثائق، وأن تستخدم هذه النسخ أثناء الاجتماعات. ورغم ذلك، سيكون هناك عدد محدود من النسخ لدى ركن توزيع الوثائق في الغرفة C-111، وتقع أمام قاعة المجلس مباشرة.

وأخيرا أود أن أذكر الوفود بأن ترسل إلى أمانة المؤتمر وثائق تفويضها في أقرب وقت ممكن للتسجيل بإصدار تصاريح الدخول إلى قاعات الاجتماعات وبإعداد ونشر قائمة المشاركين. ولأغراض أمنية، يرجى من أعضاء الوفود مشكورين أن يحملوا معهم تصاريح دخولهم إلى قاعات مؤتمر نزع السلاح أو، على الأقل، بطاقات الهوية التي يقدمها لهم مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السيد رومان - موريه على تلاوة الرسالة الموجهة من السيد كوفي عنان وعلى المعلومات التي قدمها لنا. وأود أن أطلب إلى السيد رومان - موريه أن ينقل إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديرنا لمساهمته وللأهمية التي يعلقها على أعمالنا.

ولقد أرسل الأمين العام للأمم المتحدة لي أيضا رسالة يحيل فيها جميع القرارات المتعلقة بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، بما فيها القرارات التي تتناول طلبات محددة موجهة إلى المؤتمر. وقد قامت الأمانة بتوزيع هذه الرسالة في الوثيقة CD/1660. هل يود أي وفد أن يدلي بكلمة في هذه المرحلة؟

لا يوجد. في هذه الحالة أعترزم الآن أن أدعو المؤتمر إلى النظر في جلسة عامة غير رسمية في مشروع جدول الأعمال لدورة عام ٢٠٠٢ كما يرد في الوثيقة CD/WP.523 وكذلك في الطلبات التي وردت من دول غير أعضاء في المؤتمر من أجل المشاركة في عملنا خلال هذه الدورة، كما ترد في الوثيقة CD/WP.522. وقد قامت الأمانة بتعميم هاتين الوثيقتين. وسنستأنف بعد ذلك الجلسة العامة من أجل إقرار الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في الجلسة العامة غير الرسمية.

هل يود أي وفد أن يدلي بكلمة في هذه المرحلة؟

لا يوجد. إذن وكما أعلنت للتو، فسوف أعلق الآن الجلسة العامة وسوف تعقد فوراً الجلسة غير الرسمية للنظر في مشروع جدول أعمال دورة عام ٢٠٠٢ وفي الطلبات التي وردت من الدول غير الأعضاء للمشاركة في عملنا. وتقتصر هذه الجلسة على أعضاء المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠

الرئيس (الكلمة بالعربية): إذن تستأنف الجلسة العامة ٨٨٩ للمؤتمر.

وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الجلسة العامة غير الرسمية، هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر أن يعتمد في دورته لعام ٢٠٠٢ جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/WP.523، التي أمامكم؟

هل توجد أي تعليقات؟

لا توجد أي تعليقات. إذن فقد تقرر اعتماد جدول الأعمال.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالعربية): ستقوم الأمانة بإصدار جدول أعمال المؤتمر هذا بوصفه وثيقة رسمية

من وثائق المؤتمر.

أود فيما يتعلق بإقرار جدول الأعمال وبصفتي رئيسا للمؤتمر أن أعلن أن فهمي هو أنه إذا كان هناك توافق في الآراء في المؤتمر على تناول أية قضايا فمن الممكن تناولها في إطار جدول الأعمال هذا.

بلغني أن الوفد الباكستاني قد طلب الكلمة في هذه المرحلة. أعطي الكلمة للسيد سفير باكستان الموقر.

السيد أكرم (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد باكستان في بداية هذه الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢ أن يهنئكم ويهنئ مصر البلد الشقيق بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونود أن نؤكد لكم دعم وفدنا وتعاوننا التامين انطلاقا من روح العلاقات الممتازة التي تربط بين بلدنا الشقيقين.

سيدي الرئيس، إن وجودكم في مقعد الرئاسة لدليل على غياب سعادة السفيرة، الوزيرة حاليا السيدة فائزة أبو النجاء، الزميلة والصديقة العزيزة التي يفتقد وجودها كثيرا أصدقاء كثيرين لها هنا في جنيف والتي استطاعت أن تترك بصماتها على عمل هذا المؤتمر وغيره من المحافل الدولية، بصمات ستظل دائما ملموسة. وإني لأرجوكم أن تنقلوا إليها أفضل تمنياتنا بالنجاح في المستقبل.

دعني أيضا أنتهز هذه الفرصة لأقول كلمة وداع للعدد الكبير من زملائنا الأعضاء الذين تركوا مؤتمر نزع السلاح وجنيف وتولوا مهام أخرى. كما أود أن أرحب بزملائنا الجدد السفراء الموقرين، سفراء الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، والبرازيل، وجمهورية إيران الإسلامية، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

سيدي الرئيس، لقد تغير السيناريو الاستراتيجي العالمي كثيرا في الآونة الأخيرة، على نحو ما جاء في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي تليت علينا منذ لحظات. ومع ذلك، ليس بمقدور مؤتمرنا، نظرا للقيود التي تواجهه، إلا أن يعتمد جدول أعمال مرت عليه عقود عديدة. ومن العناصر الجديدة في هذا السيناريو الاستراتيجي مسألة القذائف، القذائف بكافة جوانبها، فقد جاء في الفقرة ٤ من ديباجة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤/٥٦ بآء ما يلي: "واقتناعا بالحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء القذائف، على نحو متوازن غير تمييزي، كإسهام في السلم والأمن الدوليين". وإن وفدي ليعتقد بالحاجة في هذه القضية - قضية القذائف، بما فيها المنظومات المضادة للقذائف - إلى إجراء دراسة متأنية وربما مفاوضات لوضع نظام يمكن به تحقيق الاستقرار والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي في هذا المجال.

وثمة نقطة ثانية هي أن الجمعية العامة قد اتخذت أيضا سنة بعد أخرى، قرارين يتعلقان بترع السلاح على الصعيد الإقليمي. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الأخيرة، القرار ٢٤/٥٦ حاء، الذي أكد في الفقرة ٢ منه أن "نهج نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي يكمل أحدهما الآخر وينبغي من ثم اتباعهما في آن واحد لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين". وجاء القرار ٢٤/٥٦ طاء أكثر تحديدا من ذلك:

إذ ورد في الفقرة ٢ أن الجمعية العامة "تطلب إلى مؤتمر نزع السلاح النظر في صوغ مبادئ تكون بمثابة إطار للترتيبات الإقليمية بشأن ضبط الأسلحة التقليدية، وتتطلع إلى تلقي تقرير من المؤتمر في هذا الموضوع". ويرى وفدي أنه ينبغي للمؤتمر أن يستجيب لهذه التوصيات والنتائج التي خلصت إليها الجمعية العامة.

سيدي الرئيس، إن وفدي يوافق، على ضوء بيانكم القائل بإمكان تضمين جدول الأعمال أي بند لا يرد فيه إذا حظي برنامج عمل المؤتمر بتوافق الآراء، يوافق على اعتماد جدول الأعمال بالصورة المقترحة. وإننا نحتفظ مع ذلك بحقنا في إثارة المقترحات التي أشرت إليها لنظرها في المؤتمر في سياق مناقشاتنا بشأن برنامج العمل.

الرئيس (الكلمة بالعربية): شكرا للسيد سفير باكستان الموقر لهذا البيان ولل كلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. وسوف أقوم بطبيعة الحال بنقل أمنياتكم الطيبة للسيدة الوزيرة فائزة أبو النجا.

هل يوجد وفد آخر يطلب الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الآن الكلمة للسيد سفير تركيا.

السيد سونجار (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هذه هي المرة الأولى التي يحظى فيها وفدي بفرصة الحديث تحت رئاستكم. ومن ثم، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم تمانينا وأؤكد لكم دعم وفد تركيا الكامل في أداء مهامكم وفي العمل على تحقيق ما نأمل فيه من أن تكون دورة مؤتمر نزع السلاح هذه دورة تطلعية مثمرة.

دعني أيضا أنتهز هذه المناسبة لأرحب ترحيبا حارا بالزملاء الموقرين سفراء الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، والبرازيل وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وما من شك أن بإمكاننا في هذه الظروف الحاسمة أن نستفيد بمهم وقدرات إبداعية وطاقات جديدة لتذليل العقبات التي تعترضنا والتي يبدو أنها تزداد شدة سنة بعد الأخرى.

لقد كان للهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة وظهور شبخ الإرهاب البيولوجي في أعقابها أثرها العميق على الأولويات السياسية الدولية وعلى جدول أعمال الأمن العالمي وعلى الساحة الاستراتيجية. فقد كشفت هذه الهجمات عن مدى حساسيتنا للتأثر كأعضاء في المجتمع الدولي. وسوف نتوقف قدرتنا على تغيير العالم إلى الأحسن أو إلى الأسوء، مع ذلك، على الدروس التي نستخلصها من هذه التجارب المأساوية. وبقدر ما يتعلق الأمر بمؤتمر نزع السلاح، فقد أشارت هذه الهجمات إلى أهمية نزع السلاح وضبط التسليح. ومن واجبنا جميعا ألا ندع أية جماعة، أو أي إرهابي أو غيره، مهما كانت أيديولوجيته أو توجهه، أن يضع يده على أية مادة يمكن استخدامها ضمن مكونات صناعة أسلحة دمار شامل.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والتطورات التي أعقبتها قد أثبتت بوضوح الحاجة العاجلة لبذل جهد متضافر لإزالة أسلحة الدمار الشامل وسد أية ثغرات في أنظمة نزع السلاح القائمة بالفعل. ونعتقد أيضا أن الوقت قد حان لكي يرتفع مؤتمر نزع السلاح إلى مستوى التحديات الجديدة ولكي يلي توقعات الرأي العام الدولي.

إن مؤتمر نزع السلاح ترقبه عيون فاحصة. فعلى أن نبرر سبب وجودنا. وليس بوسعنا أن نفعل ذلك إلا بتحقيق نتائج، وليس بمقدورنا أن نترك الآلة تعمل دون حراك. وليس بمقدورنا أن نترك للتبديد والضياع الموارد الفكرية والمادية القيمة التي تقدم لنا بسخاء. وينبغي أن نضع نصب أعيننا، في مداولاتنا، الانتقادات القوية التي يمكن أن يوجهها لنا المجتمع الدولي إذا أخفقنا سنة أخرى، نتيجة تحجر مواقفنا، في الاتفاق على برنامج عمل.

ومن الناحية الإيجابية، سيدي الرئيس، فقد انتهينا في العام الماضي إلى تعيين ثلاثة منسقين خاصين، وهم السفير بيتكو دراغانوف من بلغاريا ويختص بموضوع توسيع عضوية المؤتمر، والسفير غونثر سيبرت من ألمانيا ويختص بموضوع استعراض جدول أعمال المؤتمر، والسفير برساد كاريواواسام من سري لانكا ويختص بموضوع تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. ويود وفدي أن يشيد بمؤلاء السفراء الموقرين لجهودهم الدؤوبة لكسر حالة الجمود. وقد اتفقنا، عن هذه السنة، على ضرورة تعيين منسقين خاصين جدد بشأن هذه المواضيع في أقرب وقت ممكن، وإن كان من الضروري إعطاء الأولوية لمواصلة العمل الموضوعي.

ووفدي على استعداد، إدراكا منه لمسؤوليتنا الجماعية، لأن يبدأ بداية جديدة فيما يتعلق بعمل مؤتمر نزع السلاح وتذليل العقبات التي تواجهنا بإحساس متجدد بأهمية السرعة.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السيد السفير على هذا البيان وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. هل يطلب الكلمة أي وفد آخر في هذه المرحلة؟ لا يوجد. في هذه الحالة أود الآن أن أدعو المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن الطلبات الواردة من دول غير أعضاء المؤتمر في للمشاركة في عملنا. وقد أدرجت هذه الطلبات في الوثيقة CD/WP.522. وقد وردت تلك الطلبات من الدول التالية: أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إستونيا، ألبانيا، البرتغال، البوسنة والهرسك، تايلند، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، سان مارينو، سنغافورة، السودان، عمان، غابون، غانا، غينيا، قبرص، قطر، الكرسي الرسولي، كرواتيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، المملكة العربية السعودية، موناكو، اليونان.

فهل لي إن أعتبر أن المؤتمر يقرر أن يدعو هذه الدول إلى المشاركة في أعمالنا وفقا لنظامه الداخلي؟

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالعربية): لدي على قائمة المتحدثين السيد السفير ليونيد سكوتنيكوف، مندوب الاتحاد الروسي. وأعطي الآن الكلمة للسيد السفير.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء، ونحن نستهل أعمال الدورة السنوية الحالية لمؤتمر نزع السلاح، أن أهنيكم على توليكم هذا المنصب الهام، منصب الرئاسة، وأؤكد لكم دعم الوفد الروسي الكامل لأعمالكم. وأود أيضاً أن أعبر عن شكري لكلمات الترحيب الطيبة بي كقادم جديد لهذا المؤتمر كما أود أن أعبر عن تحياتي لجميع الزملاء وأؤكد لهم تعاوني التام معهم.

تزداد وضوحاً، مع بداية القرن الجديد، الحاجة الحيوية لبناء نظام عالمي يقوم على التكافؤ في الأمن وعلى المسؤولية المشتركة والتعاون بين جميع الدول. فبهذا فقط، بضم جهود المجتمع الدولي بأسره، نستطيع أن نواجه التحديات العالمية والتهديدات والمخاطر التي تجابه عالمنا يزداد ترابطاً وإن يكن للأسف عرضة للتأثر بدرجة عالية حتى هذه اللحظة. ولا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك أن نخلص أنفسنا مرة وإلى الأبد من تراث التنافس النووي والمواجهة العالمية الذي تراكم عبر عقود طويلة.

لقد كان عام ٢٠٠١ محك اختبار لعملية نزع السلاح المتعدد الأطراف ولنظام منع الانتشار. ورغم كثافة الجهود المبذولة فإن أي موازنة بين الخسائر والإخفاقات من ناحية والنجاحات المتواضعة من ناحية أخرى لا تبعث إلا على قدر ضئيل من الارتياح. ويرجع هذا في أساسه إلى التحدي الذي فرضته الأحادية على النهج الجماعي. فألقيت ظلال من الشك على فعالية الجهود المتعددة الأطراف في مجال تجتمع فيه المصالح الأمنية الوطنية الأساسية - ويمكن فيه التوفيق بينها. ولتأخذ مثالا على ذلك الوضع المتعلق بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي أمكن استخدامها عبر عقود طويلة أداة للحد من سباق التسلح. كما تجتمعت الغمائم فوق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ورأينا البعض يتراجع عن بعض القرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وأخذ يتآكل مبدأ عدم رجعية نزع السلاح النووي. وشهدنا نسف جهود سنوات كثيرة من العمل لإعداد بروتوكول معاهدة اتفاقية الأسلحة البيولوجية. أما النجاح الذي حققه في نهاية العام المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة فلا تكاد العين تلحظ التحسن الذي أضافه إلى الصورة الكئيبة العامة لعملية نزع السلاح المتعدد الأطراف وعدم الانتشار.

وكانت صدمة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عوناً لنا لإدراك المدى الكامل للرعب الذي يحدق بالجنس البشري جراء الإرهاب الدولي. وكان الاتحاد الروسي قد حذر، قبل تلك الأحداث المأساوية بفترة طويلة، من الشرور الفتاكة التي يضم لها "مخطط الإرهاب الدولي" ودعا إلى إنشاء جبهة مشتركة لمواجهة الإرهاب. وإننا

لنشهد الآن الدعم الفوري الكامل للتحالف ضد الإرهاب الذي يؤكد بمجرد تشكيله عدم وجود بديل عن التعددية ويؤكد الدور المركزي للأمم المتحدة في حل القضايا الأمنية في القرن الحادي والعشرين.

إن النهج المتعدد الأطراف لضمان الأمن الدولي وضبط التسلح وتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح إنما يقوم في أساسه ومضمونه الجوهري على المبدأ القائل إن أمن أحد لا يتحقق بالنيل من أمن الآخر. تلك هي الفكرة الرئيسية التي تتهدي بها روسيا في موقفها هنا من العمل في مؤتمر نزع السلاح وتلك هي بالضبط القناعات التي استندنا إليها والتي سنظل نستند إليها في عملنا هنا في هذا المؤتمر. وإننا لنأمل أن يثبت محفل التفاوض الفريد هذا أنه على مستوى المهام التي تواجهه.

وفي العام الماضي واصلت روسيا، بما اتخذته من إجراءات، الكشف عن عزمها، استنادا إلى الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي صمدت للتجربة والاختبار، العمل على إحداث تخفيضات إضافية في القذائف وفي القوات النووية. وعلى هذا، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، انتهت المدة المحددة في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (المعاهدة الأولى) لإجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وما حدث في الواقع هو أن الاتحاد الروسي خفض عدد الحاملات الاستراتيجية الموزعة - القذائف التسيارية عابرة القارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من البحر، وقاذفات القنابل الثقيلة - إلى ١٣٦ وحدة وخفض عدد الأسلحة التي تحملها إلى ٥١٨ وحدة. وجاء التخفيض، بمعنى آخر، أدنى كثيرا مما نصت عليه المعاهدة. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، شهدنا اكتمال ثلاثة عشر عاما من أنشطة التفتيش تنفيذا لمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى. وخلاصة ذلك أن فئتين كاملتين من القذائف النووية التي يبلغ مداها، على التوالي، ١٠٠٠-٥٠٠ كيلومتر أزيلت من ترسانات بلادنا. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تم، وفقا لقرار رؤساء روسيا، والولايات المتحدة، وأوكرانيا، المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تدمير آخر سلاح نووي أزيل من الأرض الأوكرانية.

ولا نزال، في هذا المسعى، مصممين على ضرورة التعجيل بعملية نزع السلاح النووي وتدعيم الاستقرار الاستراتيجي.

ولقد أعلننا موقفنا مرارا وتكرارا بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية: فهذه يجب أن تكون أولا جذرية وثانيا قابلة للتحقق وثالثا غير رجعية. وهذا معناه أن تخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية يجب ألا تكون على الورق فقط. ونحن قد نفذنا معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (المعاهدة الأولى) وصدقنا على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (المعاهدة الثانية). وفضلا عن ذلك، فقد قدمنا إلى الولايات المتحدة مشروع معاهدة ثالثة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وروسيا ليست مسؤولة عن عدم بدء نفاذ المعاهدة الثانية.

وينبغي الانتباه بشكل خاص إلى القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالانسحاب انفراديا من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ولقد سبق لرئيس الاتحاد الروسي أن أعلن رأيه بأن هذه الخطوة غلطة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فلا يسعنا إلا أن نوافق على تقديرات الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، الواردة في رسالته إلى مؤتمرنا هذا التي تلاها علينا ممثله منذ لحظات.

لقد أكدنا دائما أن قضايا الاستقرار الاستراتيجي ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية تتجاوز كثيرا حدود العلاقات الروسية الأمريكية. فهذه المشاكل كلها بعد عالمي. فهي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار والأمن الدوليين، الأمر الذي تؤكد باعتماد الجمعية العامة، بالأغلبية الساحقة، قرارا بتأييد معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي أيدت هذا القرار على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.

وكما نرى الأمر، فإن قرار الولايات المتحدة الانسحاب من المعاهدة لا تقوده الرغبة في اكتشاف سبل الاستجابة لخطر القذائف الحقيقي. فهذا القرار يعبر عن منهج معين، وهو منهج أحادي، يتعارض مع المصالح الأمنية للبلدان الأخرى والمجتمع الدولي بأسره. ونود أن نعرب عن أملنا في ألا تتصرف الولايات المتحدة، بعد ما فعلته إزاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، بطريقة مماثلة إزاء الاتفاقات الأخرى لضبط التسليح ونزع السلاح. ونود أن نعول على استمرار تطبيق التجربة الإيجابية التي تراكمت في مجال الأمن الدولي عبر العقود القليلة الماضية. فلا بد من الحفاظ على هذا كله والإضافة إليه باعتباره الأساس لاستمرار الحوار البناء الهادف.

إننا على اقتناع بأن من الممكن بل ويجب حل مشكلة انتشار القذائف دون تدمير هيكل الاستقرار الاستراتيجي القائم. وفي مقابل محاولات الحل العسكري للمشاكل، الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى مفاقمة الأوضاع، نقترح منهجا مختلفا هو اتخاذ تدابير سياسية ودبلوماسية زائدا المبادرات الروسية لإنشاء نظام عالمي للمراقبة. إننا على استعداد للدخول في مشاورات على أوسع نطاق ممكن، استنادا إلى أساس غير تمييزي، مع كافة البلدان المهتمة، بشأن كامل مجموعة قضايا عدم انتشار القذائف.

نحن نرى ضرورة استمرار إجراء مفاوضات بشأن إحداث تخفيضات هائلة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وفي وقت يعود إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعلن الرئيس بوتين أننا على استعداد لقبول تخفيض الرؤوس الحربية إلى ١ ٥٠٠ رأس أو أقل. ومما له مغزى كبير هنا أن الإدارة الأمريكية، في أثناء زيارة الرئيس بوتين إلى الولايات المتحدة، أعلنت موقفها واضحا، وهو أن يكون عدد الوحدات النووية بين ١ ٧٠٠ و ٢ ٢٠٠ وحدة.

إننا حريصون على عقد اتفاقات ملزمة قانونا في هذا المجال. ونعمل في هذا الصدد انطلاقا من فرضية الصلة بين المنظومات الهجومية والمنظومات الدفاعية - وقد أكد هذه الصلة رئيسا روسيا والولايات المتحدة في

اجتماعهما في ليوبليانا. وسيبذل الاتحاد الروسي كل ما في وسعه للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وسيكون من نتيجة ذلك حدوث طفرة في نزع السلاح النووي نحن في أشد الحاجة إليها.

ونحن إذ نعمل على المسار الثنائي نعزم مواصلة وتنويع جهودنا المتعددة الأطراف. وهنا أود أن أذكر باقتراحنا بأن يضع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أسس عملية استشارية دائمة بشأن نزع السلاح النووي والاستقرار الاستراتيجي. ونعقد أيضا أن من واجبنا جميعا أن نبذل قصارى جهودنا لتعزيز التدابير في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. ونذكر بوجه خاص أننا نعد للقيام بعمل جاد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء ما يمكن أن يحدث من نتائج بالغة السوء جراء هذه الخطوة، أي انتقال سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي. إن منع هذا السيناريو لا يزال واحدا من أهم أولوياتنا ويعد من القضايا المؤثرة للمجتمع الدولي بأكمله. وجاء التعبير بليغا عن هذا القلق في الرسالة التي بعث بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر الذي عقد في موسكو في نيسان/أبريل ٢٠٠١ وكان موضوعه: "الفضاء الخارجي بلا أسلحة - ساحة للتعاون السلمي في القرن الحادي والعشرين". فقال السيد عنان في رسالته: "علينا أن نحترس من إساءة استعمال الفضاء الخارجي وأن نحترس، بوجه خاص، من إثارة سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولقد أقر المجتمع الدولي في وقت مبكر جدا بالحاجة إلى نظام قانوني للفضاء الخارجي بحيث لا يصبح ساحة أخرى للمواجهة العسكرية".

وقد أكد رغبة المجتمع الدولي في اتخاذ خطوات فعالة لمنع دخول الأسلحة إلى الفضاء القرار ٢٣/٥٦ المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وحظي بتأييد ١٥٦ دولة دون أن يعترض عليه أحد.

وأود في هذا الصدد أن أوجه نظر المشاركين في المؤتمر إلى المقترحات التي قدمها في الجمعية العامة وزير الخارجية الروسي، السيد إيفانوف، وتضمنت بعض العناصر التي يمكن الاستفادة منها كأساس لوضع اتفاق شامل بشأن عدم نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ومن العناصر الهامة للمبادرة الروسية اقتراح الوقف الاختياري لنشر أية أداة حربية في الفضاء، ريثما يتوصل المجتمع الدولي إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وروسيا على استعداد دائم لتأخير لتحمل هذا الالتزام، شريطة أن توافق الدول الفضائية الرئيسية الأخرى على الانضمام أيضا إلى الوقف الاختياري.

ويود الوفد الروسي أن يشهد هنا في مؤتمر نزع السلاح بدء مفاوضات مكثفة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونعقد في هذا الصدد أنه جرى في اللجنة المخصصة المعنية بذل جهود مضيئة ومنهجية بشأن هذه المسألة على مدى حوالي ١٠ سنوات، بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤. وطرح مبادرات ومقترحات مفيدة

كثيرة بالفعل وهذه يجب، من وجهة نظرنا، أن تؤخذ أيضا في الاعتبار في المستقبل. كما جرى مؤخرا طرح أفكار جديدة. ومن ثم، فنحن نؤيد المقترحات المحددة التي تقدم بها وفد الصين ووردت في وثيقة عمل المؤتمر المعنونة: "عناصر يمكن إدراجها ضمن الصك القانوني الدولي المقبل بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي". ونرى جوانب إيجابية فيما قامت به كندا من جهود أساسية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ وكذلك في الأفكار الفرنسية المتعلقة بنظام الإبلاغ عن إطلاق الأجسام الفضائية والقذائف التسيارية؛ وفي مقترحات أخرى تقدم بها أعضاء مؤتمرنا.

ونحن نؤكد من جديد التزامنا ببذل جهود مشتركة للتوصل إلى حل وسط فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر. وفي عام ٢٠٠١، قدم الوفد الروسي مقترحا شاملا بشأن هذا الموضوع، ينص على إنشاء لجنة مخصصة للنظر في قضايا نزع السلاح النووي جنبا إلى جنب مع إنشاء لجنة مخصصة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تعطى صلاحيات تفاوضية. وهذا المقترح يستجيب فيما نرى لتطلعات الأغلبية الساحقة من أعضاء المؤتمر. ونحن نشعر بالامتنان لكافة الوفود التي اتخذت موقفا بناء من مبادرتنا. وإنما على استعداد للدخول في مزيد من الحوار لتطوير مقترحاتنا كما أننا على اقتناع بأن باستطاعتنا في النهاية، إذا بذلنا جهودا مشتركة كافية، أن نتحرك لتحقيق إنجازات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح.

وإننا نؤيد بدء العمل لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى. ونود، في هذا الصدد، أن تنشأ مجددا لجنة مخصصة تعطى صلاحيات تفاوضية ولا تقيدها أية روابط بقضايا أخرى. ومع بدء مناقشات المؤتمر بشأن قضية برنامج العمل ستكون لنا تعليقات أكثر تفصيلا بشأن بنود جدول الأعمال الأخرى.

الرئيس (الكلمة بالعربية): أشكر السيد السفير ممثل الاتحاد الروسي على هذا البيان وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة.

هل يطلب أي وفد الكلمة في هذا التوقيت؟ لا أرى أي وفد يطلب الكلمة ومن ثم نصل إلى نهاية عملنا هذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠ صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥

— — — — —